

ملخص حول أعمال الملتقى الوطني الهجين الموسوم بـ:

"ذكاء الأعمال والتوجهات الريادية الحديثة - الفرص و التحديات في الجزائر -"

المنعقد بتاريخ: 2 فيفري 2026

جاء هذا الملتقى في إطار الانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد معرفي ورقمي يركز على كل من: الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، وكذا ريادة الأعمال الابتكارية، خاصة في ظل تراجع الاعتماد على الموارد النفطية وارتفاع ضغوط التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي.

من خلال هذا الملتقى، كان الهدف الأبرز إقامة توليفة متكاملة بين مفهومي ذكاء الأعمال (Business Intelligence)، وريادة الأعمال الرقمية، بحيث يُعتبر أولهما كأداة لدعم القرار، وثانيهما كمحرك أساسي للنمو، خلق الثروة، وتقليل البطالة في الجزائر.

ارتكزت أغلب المشاركات في هذا الملتقى على مفاهيم محورية ثلاث، لخصت المحاور الرئيسية الخمس المدرجة فيه، والتي ركزت بدرجة أولى على ما يلي:

- ☑ التعريف بذكاء الأعمال: من خلال تبيان مفهومه، وأدواته في مجالات متعددة أبرزها تحليل البيانات، دعم القرار، وقياس الأداء المؤسسي؛
- ☑ توضيح التوجهات الريادية الحديثة واستعمال التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي: من خلال تفعيلها في تطوير المشاريع الناشئة التي أصبحت تُعتبر سمة العصر الحالي، وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية؛
- ☑ إبراز أهم الفرص والتحديات في الجزائر: مثل تحسين البنية التحتية الرقمية، التمويل، الشفافية الإدارية، وخلق منظومة حاضنات أعمال ومسرعات تدعم ريادة الأعمال الابتكارية.

من خلال هذا الملتقى، اعتُبر ذكاء الأعمال كمنظومة متكاملة تشمل ما يلي:

- ☑ جمع البيانات من المصادر المختلفة (داخلية وخارجية)؛
 - ☑ تخزينها في مستودعات مخصصة؛
 - ☑ تحليلها عبر أدوات الإبلاغ، التحليل التنبؤي، ولوحات التحكم .
- كما أُبرز أن تطبيق هذه المفاهيم في المؤسسات الجزائرية يُمكن من خلال:
- ☑ تحسين فعالية وشفافية القرار الإداري؛

☑ رفع مستوى الأداء التنظيمي؛

☑ تقليل الهدر وتحسين تخصيص الموارد في ظل انخفاض الاعتماد على الموارد البترولية.
أظهرت المداخلات العلمية، المتضمنة في هذا الملتقى، أن الجزائر شهدت زيادة رقمية ملحوظة في السنوات الأخيرة، برزت مظاهرها من خلال ما يلي:

☑ النمو المتزايد في عدد المؤسسات الناشئة القائمة على الاقتصاد الرقمي: تطبيقات، منصات، خدمات رقمية، وحلول تقنية؛

☑ ظهور فئة جديدة من رواد الأعمال الجامعيين الذين يوظفون الذكاء الاصطناعي وأدوات تحليل البيانات في تطوير المشاريع الابتكارية.

☑ تنامي الوعي بأهمية الابتكار والاقتصاد الرقمي في مؤسسات البحث والتعليم العالي، ما يفتح المجال لتعاون فعال بين الجامعة والقطاع الخاص.

من خلال هذا الملتقى كذلك، تمّ التوصل لوجود العديد من الفرص التي يمكن توظيفها في الجزائر لتدعيم المسار الابتكاري والريادي للمؤسسات، والتي من أبرزها نذكر لا على سبيل الحصر ما يلي:

☑ دمج مقررات الذكاء الاصطناعي، ريادة الأعمال، وتحليل البيانات في المنظومات التعليمية، بما يواكب متطلبات سوق العمل؛

☑ توظيف الجامعات كمراكز إبداع وابتكار، ودعم حاضنات أعمال جامعية ترعى المشاريع الناشئة؛

☑ إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في تطوير السياسات الاقتصادية، وتهيئة البيئة الملائمة لرواد الأعمال؛

☑ بناء بنية رقمية قوية (اتصالات، حوسبة سحابية، الأمن السيبراني) لدعم المؤسسات الناشئة والكبرى على حد سواء؛

☑ اعتماد المزيد من آليات التمويل المبتكرة (صناديق استثمار، رأس مال مخاطر، تحفيزات ضريبية) لدعم المشاريع الابتكارية؛

☑ تطوير قوانين وسياسات تراعي الابتكار الرقمي، وحماية الملكية الفكرية، وتسهيل التسجيل والتمويل.

رغم ما يوجد من فرص، لكن لا يجب إغفال تلك التحديات التي من شأنها أن تعيق ريادة الأعمال المبنية على ذكاء الأعمال، والتي أيضا قد سلط الملتقى الضوء على مجموعة مهمة منها هي:

☑ محدودية البنية التحتية الرقمية؛

☑ صعوبة وصول عدد كبير من المؤسسات الناشئة إلى التمويل الكافي؛

☑ تعقيد الإجراءات الإدارية والتشريعية؛

☑ نقص الكفاءات المتخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، وتحليل الأعمال؛

☑ تدني مهارات التحول الرقمي لدى بعض المدراء التقليديين؛

☑ ضعف الربط بين الجامعة والقطاع الإنتاجي بالأخص في مجال الابتكار؛

☑ مقاومة بعض المؤسسات للتحول إلى نظم رقمية وتحليل البيانات؛

☑ تراجع ثقافة التجربة والابتكار في بعض القطاعات؛

☑ ضعف الوعي بأهمية الذكاء الاصطناعي وذكاء الأعمال كأداة لبناء التميز التنافسي المستدام.

أخيرا وليس آخرا، فقد خلّص هذا الملتقى إلى جملة من التوصيات المهمة تمثلت في:

☑ تدعيم التكوين المتخصص في مجالات التحليل الرقمي، الذكاء الاصطناعي، وريادة الأعمال في الجامعات الجزائرية؛

- ☑ ترقية البحث العلمي في مجال الذكاء الاصطناعي للأعمال، وربطه بحاجيات السوق والسياسات التنموية؛
- ☑ تبسيط الإجراءات الإدارية، وتنويع آليات التمويل للمؤسسات الناشئة؛
- ☑ تطوير إطار قانوني يحمي الملكية الفكرية، ويشجع على الابتكار الرقمي؛
- ☑ تقوية الحاضنات ومسرعات الأعمال، وتطوير تعاقدات الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص؛
- ☑ زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات، وتدعيمها بشكل خاص؛
- ☑ تعميم استخدام نظم ذكاء الأعمال في المؤسسات العامة والخاصة على حدٍ سواء لتحسين الأداء وتعزيز الشفافية.